التفسير في النحو العربي

إطاره النظري وقضاياه

د. صالح بن سليمان الوهيبي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب

جامعة الملك سعود

١٤٢٢هـ/٢٠٠١م

ملخص البحث

يدرس هذا البحث معنى التفسير من حيث إطاره النظري وقضاياه في النحو العربي، ويذهب البحث إلى أن هذه المسألة مرتبطة أساسا بقضية العامل (نظرية العامل) وبعض ما يتفرع عنها من أحكام كاختصاص الحرف، وتقدم العامل على المعمول، وعدم تأثير بعض العوامل لأسباب معينة.

وقد بيّن البحث أن التفسير جزء من مسألة التقدير التي تقتضي حذف العامل وجوبا أو جوازا، وأن التفسير داخل فيما هو واجب الحذف. ومن ثَم عَرَضَ البحث لأهم القضايا التي يجيء فيها العامل مفسِّرا لعامل محذوف يسمى «المفسَّر» أو «المقدَّر» كباب الاشتغال وباب الشرط وباب اسم التفضيل وباب اسم الفاعل العامل الدال على المضي وأساليب أخرى عَرَضَ لها النحاة في مؤلفاتهم.

١- مقدمة:

يرد مصطلح التفسير عند النحاة دالا على مجموعة من المعاني، ولعل من أبرزها معنيين: أحدهما أنه يرد بمعنى التمييز خاصة عند الكوفيين[١]. والآخر معناه تقدير عامل محذوف يدل عليه (ويفسّره) عامل مذكور. والمقصود بهذا البحث هو المعنى الثاني.

ومع أننا لن نتتبع تطور المصطلح لأن ما يعنينا هو المفهوم ذاته وتطبيقه لحل مصاعب تخلّ بالنظرية النحوية، فإننا نشير إلى أن أقدم نص نحوي وصل إلينا ناصًّا على مصطلح التفسير هو قول سيبويه (ت١٨٠هـ) في مؤلفه الشهير بـ «الكتاب»:

«وإن شئت قلتَ: زيدا ضربتُه، وإنما نَصَبْتُه على إضمار فعل هذا يفسِّره.»[٢].

وقال في موطن آخر:

«تقول : أعبدَالله ضربتَه؟ وأزيدا مررتَ به؟ وأعمرا قتلتَ أخاه؟ وأعمرًا اشتريتَ له ثوبا؟ ففي كل هذا قد أضمرتَ بين الألف[٣] والاسم فعلا هذا تفسيرُه كما فعلتَ فيما نصبتَه في هذه الأحرف في غير

---

(١) عبدالله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي (القاهرة: دار هجر، ١٤١١هـ/١٩٩١م) ص٢٩-٣١. وقد تركنا الحديث عن "الجملة التفسيرية" لأنها ليست عاملا. انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله (بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)ص ٥٢١-٥٢٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون(القاهرة : دار الخانجي، بلا تاريخ) ٨١/١

(٣) يعني بالألف هنا "همزة الاستفهام".

الاستفهام .. فإذا أوقعتَ عليه الفعلَ أو على شيء من سببه نصبتَه. وتفسيرُه ها هنا هو التفسيرُ الذي فُسِّر في الابتداء : أنك تُضمِر فعلا هذا تفسيره»[1].

وقد تردّد هذا المصطلح عنده في مواطن من كتابه دالا على المعنى المشار إليه.

هذا، وقد شيّد النحاة منذ عهد مبكر نظرية نحوية أثبتت قدرة عالية على ضبط قواعد اللغة العربية، وقدموا حلولا عديدة لمواجهة الإشكالات التي تعترض تلك النظرية؛ منها ما يقضي باستبعاد المشكلة طردا على الأغلب ووَسْم تلك المشكلة بالشذوذ أوعدم الاطراد أو نفي القياس عنها، أو تأويل المسألة على نحو يجعلها في سياق النظرية نفسها، كما هو الحال في «التفسير» الذي نحن بصدده.

هذا، وقد درس بعض مسائل هذا الموضوع بعض الباحثين المحدثين في سياق حديثهم عن الحذف والتقدير. من أولئك الأستاذ طاهر حمودة الذي عُني بالحذف فعرض لمسائل يحذف فيها العامل فيقدَّر جوازا أو وجوبا، لكنه لم يُعنَ بالتفسير وحده.[2] ومنهم أيضا الأستاذ عبدالفتاح الحموز الذي خصص كتابه لدراسة تأويل النحويين والمفسرين والعلماء لآيات في القرآن الكريم. وعرض لمسائل يدخل منها في بابنا بعض حديثه عن (حذف الفعل والجملة)، لكن اهتمامه منصبّ على الحذف بكل مظاهره، ولم يقتصر على ما اقتصرنا عليه، ومن ثم فلم يعرض لموضوع

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/٦ ١

(٢) طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس النحوي،(الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م) ص ٨٣، ٢٣١-٢٣٥.

التفسير عرضا شافيا، وإنما درسه في نطاق باب الحذف[1].

وعلى الرغم من استفادتي مما كتبه أولئك الأجلاء الذين ذكرت بعضهم، فلم يقع بصري - بعد بحث وتحرّ - على دراسة مخصَّصة للتفسير بالمعنى النحوي الدقيق. ومن ثم شرعت في هذا البحث الذي يرمي إلى دراسة التفسير وقضاياه في النحو العربي ناظرا في صلته بقضية العامل (أو نظرية العامل) وبعض ما يتفرع عنها من أحكام كاختصاص الحرف، وتقدم العامل على المعمول، وعدم أثر بعض العوامل لأسباب معينة، مع الوقوف عند قضية التقدير التي تقضي بحذف العامل. وسيعرض من بعدُ إلى مسائل مما يرد فيه العامل مفسِّرا لعامل محذوف متأملا في توجيهها على أساس من التفسير.

٢- التفسير وصلته بـ «نظرية العامل»:

المراد بالتفسير: «تقدير عامل محذوف مشتقٍ من مادة مفسِّره أو من معناه». وله ركنان : المفسِّر (الظاهر) والعامل (المفسَّر) وهو المحَذوف. ولنستشهد لذلك بآية مشهورة في الباب، وهي قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [الذاريات : ٤٧]حيث يذهب النحاة إلى أن الفعل في الآية (وهو: بنيناها) قد نصب مفعولا به (وهو ضمير الغائبة) فاكتفى، ولا يصح أن يعمل العامل في معمولين في المكان نفسه، كأن ينصب معمولين يصير كل منهما مفعولا به لفعل يتعدى إلى مفعول به واحد كما في الفعل الوارد آنفا. من أجل ما ذُكر عمدوا إلى التفسير؛ فقدّروا أن العامل في «السماء» وهو فعل محذوف يفسره الفعل المذكور في الآية. فالفعل المقدر الناصب للفظ «السماء»هو «بنينا» يسمى «مفسَّرا» (بفتح السين) أو

(١) عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم،(الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٤/١٩٨٤م)،١/٥٢٣-٦١٥

«تفسيرا»، والفعل الوارد في الآية يسمّى «مفسَرا»(بكسر السين). ولعله من الواضح أن المراد بالتفسير هو الدلالة عليه وتبيينه.

ويصطدم هذا التقدير بالاستعمال اللغوي؛ إذ لا يصح إثبات الفعلين معًا (أي المفسَّر والمفسِّر)، ولذا جعل النحاة المفسَّر (العامل) في الآية ونظائرها واجب الحذف.

وقد يجادل امرؤ قائلا: كيف يكون عاملا دون أن يصح إثباته؟ والجواب عن ذلك أن من العوامل ما يجب حذفه لا في مسألة التفسير فحسب، بل في أبواب أخرى كباب المبتدأ والخبر والنعت والحال..إلخ في أحوال معينة كما إذا كان كلٌّ مما ذُكر شبهَ جملة[1]. وذلك كله إنما يخضع لضوابط لم يغفل عنها النحاة من أمثال الخليل بن أحمد (ت١٧٥) وسيبويه(ت١٨٠) والمبرد (ت٢٨٥) من المتقدمين، وجمع من المتأخرين كابن مالك (ت٦٧٢) وأبي حيان (ت٧٤٥) وابن هشام (ت٧٦١) .

ومن خلال استقراء أقوال النحاة نحسب أن ضابط حذف العامل وجوبا عندهم أمران:

الأول: أن يكون العامل «كونا عاما(مطلقا)» فلا يصح حينئذ إثباته، أما «الكون الخاص (المقيَّد)» فيجوز فيه الحذف والإثبات. والفارق بين الاثنين أن العام يقدَّر بـ(كان) وما يتفرع عنها أو بـ(استقر) وما يتفرع عنها. أما الكون الخاص فيقدر بغير ذلك عندما يكون الحذف جائزا كما في بعض حالات الإغراء كقولنا: «حُسْنَ الخلق!» أو التحذير كقولنا: «الكَذِبَ»،

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١٤، ١٣٨٥/١٩٦٥م) ١/٤٧٤؛ ابن هشام، المغني، ص ٥٨١-٥٨٣.

أي الزم حسنَ الخلق ، واجتنب الكذبَ[1].

وقد عقد سيبويه بابا عنوانه «هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته حتى صار بمنزلة المثل.»[2] ومعظم أمثلته مما حذف فيها الفعل جوازا كقول العرب: «كليهما وتمرا»(أي أعطني كليهما وتمرا) وقولهم:«كلَّ شيء ولا شتيمةَ حر» (أي ائت كلَّ شيء ولا ترتكبْ شتيمةَ حر) كما فسرهما سيبويه[3]. ومن الواضح أن إثبات العامل في تلك المرويات لا يخرج بها عن أساليب العرب في كلامها.

والثاني: من ضوابط حذف العامل وجوبا أن يترتب على إثباته الإتيان بتركيب غير عربي كما في قولنا: «إذا محمدٌ جاء فأكرمه» فالتقدير ـ على قول جمهور أهل البصرة ـ: «إذا جاء محمد جاء فأكرمه» وهذا ما لا يرضاه ذوق عربي، لكن ذاك ما تقتضيه الصناعة النحوية التي تجعل «محمد» فاعلا لفعل محذوف. ومن ثم نقرأ في كتب النحاة قولهم إن هذا التقدير «صناعي» أي تقتضيه صناعة النحو المحكومة بضوابط معينة تشكّل ما أسميناه بالنظرية النحوية.

وعلى أية حال فحذف العامل جوازا أو وجوبا مما لا يُجادَل فيه، ومسائله في النحو أكثر من أن تُحصَى ها هنا.

هذا، وقد جر التقديرُ إلى أن يتكلف بعض النحاة تفسير عبارة ما؛ فمن ثَم قيل: «لا يخطئ نحوي»، لأن النحوي يجد تأويلا قريبا أو بعيدا لما

(١) ابن هشام، المغني، ص ٥٨٥-٥٨٦

(٢) سيبويه، الكتاب، ١/٢٨٠-٢٩٨

(٣) الكتاب ١/٢٨٠-٢٨١؛ وانظر: أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، بلا تاريخ)، ٣/٣٨-٣٩.

يعرض له. ولا ريب أن بعض التأويلات بعيد، وربما لا يتسق والنظرية النحوية على نحوٍ ما، لكن النحوي يواجه موقفا يحتاج منه إلى حل. ومهما ابتعدت تقديرات النحاة عن واقع اللغة فإننا ينبغي ألا نفرط في أهمية التمسك بالأصل وهو النظرية النحوية التي صاغ أسسها عمليا النحاة الأولون في القرنين الهجريين الأول والثاني.

ولا شك أن التفسير مرتبط أساسا بالتصور النظري الذي يقوم عليه النحو العربي جملةً، سواءٌ أكان ذلك في تصورات البصريين أم عند الكوفيين. ومن ثم فلا يُفهَم حق الفهم ولا يُعطَى حقه من التقدير إلا إذا رُبط بمفهوم العامل الذي يُعَدّ الركيزةَ الأساسية في الإطار النظري النحوي. ويقضي ذلك المفهوم أن في اللغة عنصرين متجاذبين: العامل والمعمول، وأنه لا بدّ لكل معمول من عامل؛ أي أن كل عمل من رفع أو نصب أو جر أو جزم أو تعلق أوغيره إنما يكون بتأثير عامل. ومن ثم فلا يُتصوَّر وجودُ عمل دون عامل. وقد بُني ذلك التصور النحوي للعامل من جراء استقراء الأساليب العربية التي يأتي في طليعتها القرآن الكريم بقراءاته المختلفة.

ومهما قيل في نظرية العامل في النحو العربي وما تفرع عنها من تصورات فهي إلى اليوم النظريةُ الوحيدة التي استطاعت تفسير النحو العربي على وجه معقول، ولا يزال إطارها النظري متماسكا على الرغم من كل النقود التي وجهت لها في العصر الحديث.

ولا ريب أن النحاة قد واجهتهم مصاعب كثيرة عند معالجة اللغة في إطار نظرية «العامل» لكنهم اجتهدوا منذ عصر مبكر لحل تلك المشكلات النظرية التي يبدو لأول وهلة أن النظرية لا تستوعبها، وأحسب أن النحاة قدّموا تفسيرات وحلولا معقولة أسهمت في تماسك النظرية النحوية جملة

ونظرية العامل بوجه خاص.

ووفقا لنظرية العامل فليس العمل مقتصرا على التأثير البادي في آخر الكلمة مما سمي إعرابا، وهذا إنما هو بعض العمل، فهنالك علاقات نحوية بين عناصر الجمل من تعلق وإعراب محلي وحذف وارتباط بعطف وغيره لا مفر من تقدير عامل فيها، لكنّ على ذلك العامل قيودا في العمل أحيانا فلا يعمل في كل حال، كحالته إذا تقدم أو تأخر وذلك وفقا لما يكتنفه من ألفاظ يستطيع «تجاوزها» أو تقف به عن التأثير. والحالة التي يعالجها بحثنا هي إحدى الحالات الناشئة عن القيود التي تطرأ على العامل.

إن التفسير هو أحد الحلول التي طورها النحاة للمحافظة على تماسك النظرية. وملخص المسألة أن العامل قد يعمل دون أن يصح إثباته لفظا نظرا لوجود ما يبينه من لفظه أو معناه، سواء أكان العامل فعلا أم اسم فاعل أم غيره مما يعمل.

٣- القضايا التي يرد فيها التفسير:

أشرنا إلى أن التفسير مرتبط بقضية العامل النحوي، وأنه مؤلف من شقين: «مفسِّر» (بكسر السين) أو «تفسير» وهو العامل الماثل في الجملة أو العبارة، و«مفسَّر» (بفتح السين)؛ وهو العامل المقدَّر . وقد أطلق عليه سيبويه لفظ «مضمَر» و«إضمار».[١] ويسميه بعضهم «تقديرا» و«تأويلا»[٢].

وسوف نلتزم استخدام مصطلحات: «التفسير» لوصف الظاهرة ،

---

(١) الكتاب، ٨١/١

(٢) انظر: عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن، ٩/١-٢٠،

و«المفسَر» للدلالة على العامل الماثل في الجملة، و«المفسّر» للدلالة على العامل المحذوف المقدَّر.

ويرد مصطلح التفسير في أبواب نحوية عديدة لتفسير حالة العامل المحذوف فيها. وقد حصرتُ من ذلك ما يلي:

١- باب الاشتغال.
٢- باب الشرط.
٣- اسم التفضيل.
٤- اسم الفاعل الدال على المضي.
٥- الفعل المبني للمجهول.
٦- الاسم المعطوف على الضمير المتصل باسم الفاعل.
٧- الفصل بين المعمول والعامل بلفظ له الصدارة.
٨- المصدر.

وسوف أعرض لهذه الأبواب مقتصرا على وجوه التفسير وفقا لما قررته سلفا.

أولا: - باب الاشتغال:

هذا الباب كله أثر من آثار نظرية العامل؛ وذلك أن العامل كما قررنا سلفا لا يمكن أن يعمل في مكان واحد مرتين، فإذا تقدم على العامل اسم منصوب وكان العامل مكتفيا بضمير يعود على ذلك الاسم - وهو ما سُمي «الاشتغالَ» - فإن المنصوب ينبغي أن يقدّر له عامل مناسب له من لفظه أو من معناه. ومنه قولنا: «خالدا كلّمته».

وقد ينصب العاملُ ما هو ملابس للاسم بحيث يشتمل ذلك الملابس على ضمير يعود على الاسم المشتغل عنه كقولنا: «خالدا كلمتُ أخاه»[1]. وفي كل الأحوال يكون العامل المذكور مفسِّرا للمحذوف.

---

(١) حول معنى "الملابَسة" راجع: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) ٥/١٥٧-١٥٨.

ويرى بعض الكوفيين - ونسبه السيوطي في الهمع إلى الفراء منهم - أن الفعل المذكور هو الناصب للاسم المتقدم لأنه اشتغل بضمير ذلك الاسم الذي هو نفسه في المعنى، والاسم الظاهر بدل من الضمير. وردّ البصريون ذلك بأن البدل لا يتقدم على المبدَل منه[1]. وذهب الكسائي إلى أن النصب بالفعل الظاهر باعتباره غير عامل في الضمير[2].

ولكل فريق حجج في تأييد رأيه ونقض الرأي المغاير، وليس هدفنا تتبع هذا الخلاف. وليس من هدفنا أيضا النظر في حالات الاشتغال من حيث الوجوب أو الجواز لأن ذلك كله لا يغيّر شيئا من قضية تقدير العامل (المفسَّر) التي هي مناط الحديث في البحث.

ووفقا لقول البصريين يصح تقدير عامل مناسب؛ ولهذا العامل من حيث تقديره أحوال:

(١) أن يكون العامل المفسَّر من لفظ المفسِّر نفسه إذا لم يمنع من ذلك مانع صناعي؛ لفظيا كان أم معنويا. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾ [القمر: ٤٩] حيث إن الفعل المحذوف «خلق» هو الناصب للفظ «كلّ» في الآية، وقد دل عليه «خلقناه» الوارد في

---

(١) أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد(بيروت: دار الفكر) ٨٢/١-٨٣ (المسألة ١٢)؛ السيوطي، الهمع، ١٥٨/٥؛ ابن يعيش، شرح المفصل (بيروت: عالم الكتب، د.ت.) ٣٠/٢؛ العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين(بيروت: دار الغرب الإسلامي،١٤٠٦/١٩٨٦) ص ٢٦٦-٢٦٧. هذا، ولم أجد في معاني القرآن، للفراء(تحقيق عبدالفتاح شلبي وآخرين، بيروت: عالم الكتب،ط٣، ١٤٠٣/١٩٨٣) ما يشير إلى ما نسبه إليه السيوطي.

(٢) السيوطي، الهمع ١٥٨/٥-١٥٩

الآية. وهذا كثير في القرآن الكريم وكلام العرب[1].

ويلحق به مسألةٌ في جوازها خلاف وهي متفرعة عن القراءة الشاذة المنسوبة إلى عبدالله بن مسعود رضي الله عنه:[2]. ﴿ **وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا** ﴾ [**الإنسان**: ٣١] فالجار والمجرور (للظالمين) متعلقان بفعل من جنس المذكور، وتقديره: «أعَدَّ». وقياسا على ذلك نقول: «على الله توكلت عليه» فيتسلط الفعل بوساطة حرف الجر على الضمير العائد إلى الاسم المجرور، ويتعلق حينئذ الجار والمجرور بالفعل المقدر.

وقد يكون العامل المفسَّر اسما للفاعل أو للمفعول، نحو قولنا : «محمدا أنا مكلِّمه» فعبارة سيبويه توحي بأن اسم الفاعل هو العامل في الاسم المشتغل عنه ، فبعد أن أورد الأمثلة الآتية: «أزيدا أنت ضاربه؟» و«أزيدا أنت ضارب له؟» و«أعمرا أنت مكرم أخاه؟» و«أزيدا أنت نازل عليه؟» يقول: «كأنك قلت: أنت ضاربٌ وأنت مكرمٌ وأنت نازلٌ كما كان ذلك في الفعل لأنه يجري مجراه ويعمل عمله في المعرفة كلها والنكرة، مقدما ومؤخرا، ومظهرا ومضمرا.»[3].

(٢) أن يكون العامل المفسَّر من معنى المفسِّر لا من لفظه ؛ ولهذا أحوال:

---

(١) انظر: محمد عبدالخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، (القاهرة: مطبعة حسان، ١٩٨٠م)القسم ٣/مج٣، ص٥-٥٦، حيث أورد الآيات التي تدخل في هذا الباب.

(٢) أبو حيان محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٨هـ/١٩١٠م) ٤٠٢/٨؛ وانظر: الهمع ١٥٩٠١٥٨/٥؛ أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ١١٠/٥.

(٣) انظر: الكتاب ١٠٨/١.

الحال الأولى: أن يكون المفسَر لازما، كما في قولنا: محمدا مررتَ به، فتقدير العامل نفسه يؤول بنا إلى تقدير عامل لا يتسلط على الاسم المنصوب. وعندئذ يؤتى بفعل متعدّ مناسب مثل «جاوزتُ». ومنه قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [**الأعراف**: ٣٠] حيث نُصبت كلمة «فريقا» (الثانية) بفعل يفسره الفعل «حَقّ».

الثانية: أن يكون العامل متعديا، لكن الأصل في المعمول أنه مجرور لو لم يتقدم على عامله، ومن ثم لا ينصبه الفعل مع أنه متعدّ، كقولنا: «الموضوعَ كلمتُ خالدا عنه»؛ وتقديره «أثرْتُ الموضوع» أو «ناقشْتُ». ومنه قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾

[**الإنسان**: ٣١]

فالاسم المشتغل عنه «الظالمين» يقدر له ناصب مناسب مثل «يعذِّب» أو «يعاقِب». ولو تأخر الاسم المشتغل عنه لكان حقه أن يجر باللام، أي «أعد للظالمين٠٠».

الثالثة: أن يكون ثمة مانع معنوي من تقدير العامل نفسه، بحيث لو قدر العامل نفسه لما صح المعنى مثل قولنا : «محمدا كافأتُ أخاه»، فمع أن «محمدا» هنا منصوب فإن المعنى لا يصح بقولنا هنا: «كافأتُ محمدا» لأنه ليس مدار الحديث، والفعلُ ليس واقعا عليه، وإنما هو سبب مرتبط بمن وقع عليه الفعل وهو «أخاه». وفي هذه الحال يقدر عامل مناسب مثل «أكرمتُ».

الرابعة: ألا يعمل العامل المفسَر فيما تقدم عليه من المعمولات، فيَلجأ آنذاك إلى تقدير عامل مناسب. ويضربون لذلك مثلا باسم الفعل في قول الشاعر:[1].

يأيها المائحُ دلوي دونكا

حيث تقدم المفعول به على اسم الفعل ، فامتنع عمله فيه؛ ولذا يقدر له فعل من معناه نحو «خذ». ويصح أن يكون «دلوي» مبتدأ خبره الجملة الطلبية بعده، ولا تفسير إذ ذاك. ومثل الشاهد السابق قوله تعالى: ﴿ **كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ** ﴾ [النساء: ٢٤] حيث يحتج به الكوفيون - عدا الفراء - على أنه يجوز تقديم المفعول به على اسم الفعل؛ وقد رده البصريون بحجج بسطتها كتب الخلاف.[2].

وفي كل الأحوال يجب حذف المفسَّر اكتفاء بدلالة العامل المفسِّر عليه ولو أوهم السياق بقبول الجملة نحو قولنا في «محمدا كافأتُ أخاه»: إن التقدير : «أكرمت محمدا كافأتُ أخاه».

هذا، والغالب في الاسم المشتغل عنه أنه مفعول به، وقد أجاز بعض النحاة أن يكون الاسم المشتغل عنه غير مفعول به، فأجاز أبو حيان الاشتغال في المجرور والظرف والمفعول له والمفعول معه[3].

(١) المغني، ص ٨٠٤. وقد قال ابن هشام إن قول سيبويه إن تقديره "دونك دلوي" تقدير معنى لا تقدير إعراب. والشاهد لراجز جاهلي من بني أُسَيِّد بن عمرو بن تميم، وبعده (إني رأيت الناس يحمدونكا)؛ انظر: الفراء، معاني القرآن، ١/ ٢٦٠، والبغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط٢ , ١٩٧٩) ٦/ ٢٠٠.

(٢) انظر: الإنصاف، لابن الأنباري ١/ ٢٢٨-٢٣٥ (المسألة ٢٧)؛ والتبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري، ٣٧٣-٣٧٥، والبحر، لأبي حيان ٣/ ٢١٤.

(٣) انظر: الهمع، للسيوطي ٥/ ١٦١.

ثانيا: باب الشرط:[1].

يرد التفسير في الشرط حين يتقدم المعمول فيقع بين الأداة والعامل، بشرط أن يكون العامل مستغنيا بمعمول يمنعه من أن يعمل فيما قبله. وأكثر ما يكون ذلك مع (إنْ) الشرطية، ويجيء قليلا مع (لو) ونادرا مع غيرهما[2]. ولهذا المعمول وجهان:

الوجه الأول: أن يكون المعمول مرفوعا لكونه فاعلا أو نائبا عنه، كقوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** ﴾ [**التوبة**: ٦]، وقوله: ﴿ **وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ** ﴾ [**الانشقاق**: ٣]. ومثال (لو) المثلُ المنسوب إلى حاتم الطائي: «لو ذاتُ سِوارٍ لطمتْني» وفي رواية أخرى: «لو غيرُ ذاتِ سوار لطمتْني»[3]. وفي كلتا الحالتين يكون العامل مقدرا من جنس الملفوظ هنا.

والبصريون يقدرون عاملا من جنس المفسِّر لأن الفاعل أو نائبه لا يتقدم عندهم على عامله مطلقا. وقد أجاز الأخفش والكوفيون أن يكون الاسم مبتدأ وما بعده خبره.[4]. ومدار الخلاف بين الفريقين أن البصريين يرون أن أدوات الشرط كـ(إنْ) و(لو) و(إذا) مختصة بالدخول على الجمل الفعلية، فلو جاء ما يوهم غير ذلك قُدّر له فعل مناسب كما

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٤٧٤، المغني، ص ٨٠٤-٨٠٥، ٨٢٧.

(٢) انظر: الكتاب، ٣/١١٤؛ الرضي محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل بديع يعقوب (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩/١٩٩٨) ١/٤٢١-٤٢٢.

(٣) أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧م) ٣/٨١، ١٣٤.

(٤) شرح ابن عقيل ١/٤٦٥، ٥٢١-٥٢٢؛ الهمع ٥/١٦٠.

في قول عَديّ بن زيد:[1].

لو بغير الماء حلقي شرِقٌ كنتُ كالغَصّانِ بالماء اعتصاري

وقول الفرزدق[2].

إذا باهليٌّ تحته حَنْظليةٌ له ولدٌ منها، فذاك المذرَّعُ

حيث جاء بعد كلٍّ من أداتي الشرط (لو) و(إذا) جملة اسمية في الشاهدين. والأقرب في توجيه الشاهدين تقدير فعل (كان). وإلا يكن هذا التقدير سائغا لدى بعض العلماء[3]. فإنه أقرب إلى روح النظرية النحوية التي من فروعها أن الحرف إذا اختص قوي عمله. ومن ثَم عملت (إن) الشرطية وتبعها أدوات الشرط الأخرى لمَّا شابهتها في الدلالة على الشرط.

وقد أورد سيبويه قولا ومثالا لهما عُلقة بما نحن فيه، وهو قوله: «فإن قلت: «إن تأتني زيدٌ يقلْ ذاك»جاز على قول من قال: «زيدا ضربته» وهذا موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو جئت بالفاء فقلت: «إن تأتني فأنا خير لك» كان حسنا. وإن لم يحمله على ذلك رَفَع، وجاز في الشعر.»[4]. فالمفسَّر المحذوف الذي أشار إليه سيبويه هو جواب الشرط، وتقدير الكلام «إن

---

(١) الكتاب ١٢١/٣؛ مجمع الأمثال ١٠١/٣، ديوان عدي بن زيد، جمع وتحقيق محمد جبار المعيبد (بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٥م)، ص ٩٣.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٦١/٢ (هامش ١). والبيت للفرزدق، ديوان الفرزدق، تحقيق عبدالله الصاوي،(القاهرة: المكتبة التجارية، د.ت.) ٥١٤/٢.

(٣) انظر مثلا تعليق الشيخ محيي الدين عبدالحميد على شرح ابن عقيل ٦١/٢.

(٤) الكتاب ١١٤/٣، أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق صلاح الدين السنكاوي (بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م) ص٤٥٨-٤٦٠.

تأتني (يَقلَ) زيدَ يقلَ ذاك». فإن لم يَجزَم الفعل (يقول) قَدّر (زيدَ يقول) جوابا للشرط حُذفت منه الفاءُ ضرورة، وهو جائز في الشعر،كما قال سيبويه، وقد ساق شاهدا عليه قول الشاعر:[1].

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشرُّ بالشر عند الله مثلانِ

الوجه الثاني: أن يكون المعمول مفعولا به لفعل محذوف يفسره المذكور كما في قول النّمر بن تَوْلَب:[2].

لا تجزعي إنْ مُنفسًا أهلكتُه وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

وقول ذي الرمة:[3].

إذا ابنَ أبي موسى بلالا بلغْتِه فقام بفأس بين وِصْليكِ جازرُ

وحالُ التقدير عند البصريين مثل حالها في الاشتغال حسبما عرضناه آنفا. وقد روى الكوفيون البيت الأول بالرفع:

لا تجزعي إنْ مُنفسٌ أهلكتُه

وهي عند الكوفيين على تقدير فعل مناسب مثل «هلك» فيكون التقدير: «لا تجزعي إن (هلك) منفسٌ أهلكته» وردّ البصريون الرواية بالرفع، وهي عندهم على تقدير فعل «إن أهلكتُ منفسا ..».[4].

---

(١) الكتاب ٣/٦٥، ١١٤ وقد نسبه في الموطن الأول إلى حسان بن ثابت.

(٢) الكتاب ١/١٣٤؛ شعر النمر بن تولب، جمع نوري حمودي القيسي (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٨م) ص ٧٢.

(٣) ديوان ذي الرمة، تحقيق عبدالقدوس أبوصالح (بيروت: مؤسسة الإيمان، ٢، ١٤هـ/١٩٨٢م) ٢/١٠٤٢؛ ابن يعيش، شرح المفصل ٢/ ٣٠وراوية الديوان بالرفع، وأشار الشارح (أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي تلميذ الأصمعي) إلى رواية النصب.

(٤) عبدالقادر البغدادي، خزانة الأدب، ١/٣١٤؛ أبو علي الشلوبين، شرح المقدمة الجُزُولية، تحقيق تركي بن سهو العتيبي (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣هـ

وأشير هنا إلى رأي لأبي بكر بن السراج نقله تلميذه أبو علي الفارسي ملخصه أن الفعلين المفسَّر المحذوف والمفسِّر مجزومان بـ(إن) المكررة؛ فتقدير الكلام عنده «لا تجزعي إن أهلكتُ منفسا إن أهلكته»، بتكرير (إنْ).[1].

يبقى بعد ذلك في هذا القسم مسألة ما إذا اشتغل الفعل عن ضمير نصب، فما الحكم عندئذ؟ ولبيان الحكم نورد قول المرار الأسدي الذي رواه سيبويه:[2].

فلو أنها إياكَ عضّتْكَ مثلُها جررتَ على ما شئتَ نحرا وكلكلا

فالضمير «إياك» اشتغل عنه الفعل «عَضَّ» بالكاف ، وهذا الفعل مفسِّر لفعل محذوف ناصب للضمير، وتقدير الكلام هو: «.. إياك عضَّتْ، عضَّتْكَ مثلُها» لأن الضمير لو تأخر عن الفعل لوجب اتصاله. وربما كان من ذلك قوله تعالى:﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [البقرة: ٤٠] حيث شُغل الفعل بالضمير (وهو الياء) عن الضمير المتقدم (إياي)[3].

/١٩٩٣م) ٢/٧٦٠-٧٦١.

(١) المسائل المشكلة (البغداديات)، ص ٤٦٤؛ الخزانة ٣٠٣/١؛ المغني، ص ٥٢٧. ونسب ابن هشام والبغدادي القولَ لأبي علي، لكن عبارة أبي علي صريحة في نسبته لشيخه في الموطن المشار إليه من البغداديات.

(٢) الكتاب ١٥٠/١؛ ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي سلطاني(بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٧٩) ٣٢٧/١-٣٢٩.

(٣) انظر: سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن، تحقيق عبدالأمير الورد (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥/١٩٨٥) ٢٤٦/١؛ محمد عبدالخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم ٣/ج٣، ص١٩-٢١.

ثالثا: اسم التفضيل:

يرفع اسم التفضيل فاعله المستتر اتفاقا. أما الاسم الظاهر فلا يرفعه إلا في حالتين أولاهما سماعية، والثانية قياسية:

الحالة الأولى مثالها ما رواه سيبويه من أن من العرب من يُعمل اسم التفضيل في غير مسألة الكحل، فيقول: «مررت بعبدالله خيرا منه أبوه» إذ الرافع للفظة «أبوه» هو اسم التفضيل. وهذه الحالة غير قياسية[1].

الحالة الثانية: «مسألة الكحل»، وضابطها أن يرد اسم التفضيل بعد نفي أو شبهه، وأن يكون مرفوعه أجنبيا مفضَّلا على نفسه باعتبارين كقولهم : «ما رأيت رجلا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد»، ومنه قول الرسول ﷺ :«ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة»[2].

وينصب اسم التفضيل أيضا التمييز والحال والظرف لأن هذه الأصناف يعمل فيها ما فيه رائحة الفعل[3]. وليس في هذه الحالات

---

(١) الكتاب ٣٤/٢؛ الرضي محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٥٣٠/٣.

(٢) الكتاب ٣٢/٢؛ شرح ابن عقيل ١٨٨/٢؛ شرح الكافية ٥٣٢/٣. والحديث رواه الترمذي في (باب ما جاء من العمل في أيام العشر)، ونصه:"ما من أيام العملُ الصالح فيهن أحبُّ إلى الله من هذه الأيام العشر٠٠". وفي رواية أخرى: "ما من أيامٍ أحبّ إلى الله أن يُتعبّد له فيها من عشر ذي الحجة٠٠". ومن ثم فلا شاهد في الرواية الأولى، وإنما الشاهد في الثانية باعتبار المصدر المؤول (أن يُتعبدّ له فيها) معمولا لاسم التفضيل. انظر: جامع الترمذي، تحقيق صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، (الرياض: دار السلام، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص ١٩١ (الحديثان: ٧٥٧ و٧٥٨).

(٣) شرح الكافية ٥٣٢/٣؛ المغني، ص ٥٦٨-٥٦٩.

السابقة كلها تفسير، لأن اسم التفضيل هو العامل بنفسه دون واسطة.

ويجب تقدير عامل مفسَّر في الحالتين الآتيتين:

الأولى: أن يكون اسم التفضيل معرفا بـ(أل) وبعده (مِنْ) الداخلة على المفضول كما في قول الأعشى:[1].

ولستَ بالأكثر منهم حَصَى وإنّما العِزَّةُ للكاثرِ

فقد ناقش النحاة مجيء (من) بعد اسم التفضيل المعرَّف بـ(أل) فمنهم من ذهب إلى أن (أل) زائدة، وذهب آخرون إلى أن العامل في الجار والمجرور هو اسم آخر يفسره المذكور، وتقدير الكلام عندهم : «ولست بالأكثرِ أكثرَ منهم ..». ويدل الاسم المعرَّف على الاسم العامل الذي يحذف وجوبا[2]. وهنالك توجيهات أخرى ضربنا عن ذكرها صفحا لأنها لا تلائم ما نحن فيه من بحث.[3].

الثانية: أن يكون المعمول بعد اسم التفضيل مفعولا به فالمشهور أنه لا عمل لاسم التفضيل فيه لنقص مرتبته في العمل عن الفعل واسم الفاعل[4]. ومن أمثلة اسم التفضيل المفسِّر لعامل محذوف قوله تعالى:﴿ **إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ** ﴾ [**الأنعام**: ١١٧] حيث الناصب لـ(مَنْ) هنا فعل يدل عليه اسم التفضيل تقديره «يعلم». وذكر ابنَ جني أنه منصوب

---

(١) ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين (بيروت: مؤسسة الرسالة،ط٧، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ص١٩٣ (القصيدة رقم ١٨).

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النمّاس (القاهرة: مطبعة المدني،١٤٠٨/١٩٨٧) ٣/٢٢١.

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/١٠٤-١٠٥؛ شرح الكافية ٣/٥١٩-٥٢٢.

(٤) شرح الكافية ٣/٥٣٠ .

بنزع الخافض وأن تقديره «..بأعلمَ بمَن..». أما الكوفيون فيجعلون الناصب اسم التفضيل نفسه[1]. ولا تفسير هاهنا إذا أخذنا بقول ابن جني أوالكوفيين.

ومن أمثلة المفعول به المنصوب بعد اسم تفضيل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] وجملة الآراء أن اسم التفضيل (أعلم) لا عمل له في (حيث) إذا عُدّ الأخير مفعولا به بمعنى (موضع)، وقد خرج (حيث) عن الظرفية في القرآن الكريم في هذا الموضع فقط[2]. ونقل أبو حيان رحمه الله عن التبريزي أن «حيث» هنا اسم لا ظرف انتصب انتصاب المفعول به، ومثل له التبريزي بقول الشماخ بن ضرار[3]:

وحلأها عن ذي الأراكة عامر أخو الخضر يرمي حيث تُكوى النواحز

وأيًا كان التأويل فإن مَن جعله مفعولا به فإنما يقدر فعلا مناسبا يفسره اسم التفضيل نحو (يعلم). لأن المعنى «يعلم موضعَ رسالته». وليست «حيث» ظرفا وإلا لَصار المعنى «يعلم في هذا المكان كذا وكذا»[4]. وقال

---

(١) انظر: البحر ٤/٢١٠؛ الارتشاف ٣/٢٣٥؛ شرح الكافية ٣/٥٣٢.

(٢) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، القسم ٣/ج٢، ص ٧٠٨.

(٣) أبو حيان، البحر ٤/٢١٦. والبيت للشماخ ، ديوان الشّمّاخ، تحقيق صلاح عبد الهادي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨م) ص ١٨٢. هذا، وقد أبلغني الأخ د. جواد بن محمد الدخيل -الذي تفضل بقراءة هذا البحث- أن القول المنسوب للتبريزي هنا إنما هو لأبي علي الفارسي الذي أشبع الحديث عن اسمية "حيث" في شرح الأبيات المشكلة المسمى إيضاح الشعر، تحقيق حسن هنداوي (دمشق: دار القلم، ١٤٠٧/١٩٨٧) ص ٢٠٤-٢١٨.

(٤) أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م) ١/٥٣٧؛ البحر ٤/ ٢١٦.

أبو حيان: «الذي يظهر لي إقرار حيث على الظرفية المجازية على أن تضمن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير :الله أنفذ علما حيث يجعل رسالاته، أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته»[1].

ومدار الخلاف في هذه الآية هو «ظرفية حيث» فيها، فإنها ظرف في نحو قولنا جلست حيث جلس زيد، أي في المكان الذي جلس فيه زيد. وهذا التقدير لا يتأتى في الآية إلا على وجه بعيد كما فعل أبو حيان رحمه الله. والذي نرجحه ما ذهب إليه جمهور النحاة من تقدير فعل يدل عليه اسم التفضيل إذ هو أخصر وأقرب إلى المعنى، وله نظائر في تقدير العامل المفسَّر الذي لا يصح إثباته.

ومن أمثلة ما فيه تقدير فعل قول عباس بن مِرْداس السُّلَمي:[2]

فلم أر مثلَ الحي حيًّا مصبَّحا ولا مثلَنا يومَ التقينا فوارسا

أكرَّ وأَحْمَى للحقيقة منهم وأَضْرَبَ منا بالسيوف القوانسا

حيث نصب «القوانسا» بفعل يدل عليه اسم التفضيل «أَضْرَب» تقديره «يضرب».

وإن كان المفعول به ثانيا فإن أمثلته من قياسات النحاة كقولهم : «أنا أكسى منك لعمرو الثيابَ» و«نحن أعلم منك لزيد منطلقًا» والناصب له فعل يدل عليه أيضا اسم التفضيل، أي «أنا أكسَى منك لعمرو أكسوه الثيابَ»،

---

(١) البحر ٢١٦/٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ١٠٥/٦، الخزانة ٣١٩/٨؛ المغني، ص ٨٠٤. والبيت من قصيدة أوردها الأصمعي في الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون (القاهرة: دار المعارف، ط٥، بلا تاريخ) ص ٢٠٤-٢٠٧.

و«٠٠نعلمه منطلقا»[1].

رابعا: اسم الفاعل الدال على المضي:

الأصل في اسم الفاعل أنه يعمل عمل فعله، لكن رتبته في العمل أقل من رتبة الفعل، ومن ثم لم يعمل في بعض الأحوال كما إذا كان دالا على مضي. وقد وردت مسائل تُوهم بعمل اسم الفاعل الدال على المضي، فلجأ النحاة إلى تقدير عامل يفسّره العامل الوارد في الجملة، وذلك في حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون اسم الفاعل خاليا من (أل) متعديا إلى مفعولين دالا على مضي فإنه عندئذ يضاف إلى المفعول الأول منهما ويجيء الثاني منصوبا نحو «أنا كاسِي خالدٍ ثوبًا أمس». فما ناصب المفعول الثاني؟

المشهور من مذاهب النحاة أن اسم الفاعل في مثل تلك الحال (أي إن جاء خاليا من (أل) دالا على مضيّ) لا ينصب المفعول به. ولذا قالوا: إن ناصب المفعول الثاني في مثالنا السابق فعل يدل عليه اسم الفاعل؛ وتقديره: «أنا كاسي خالدٍ، كسوتُ ثوبا أمس». فالقاعدة عندهم أن اسم الفاعل - سواء أكان ذا مفعول به واحد أم ذا مفعولين - لا ينصب المفعول به إن كان عاريا من (أل) وكانت دلالته ماضوية[2].

وقد خالف في أصل هذه المسألة الكسائيُّ وهشامٌ وأبو جعفر بن مضاء، فذهبوا إلى أن اسم الفاعل يعمل في حال المضي كحاله في الحال والاستقبال مستدلين بنحو قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾[**الكهف** :١٨]، وقوله: ﴿ وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا ﴾ [**الأنعام**: ٩٦] فيمن قرأ

---

(١) شرح الكافية ٣/٥٣١-٥٣٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/١٨٤-١٨٥؛ شرح الكافية ٣/٤٨٧.

«جاعِل» اسمَ فاعل[1].

كما ذهب السيرافي وابن عصفور وغيرهما إلى أن ناصب المفعول الثاني في نحو قولنا: «أنا كاسي خالدٍ ثوبًا أمس» هو اسم الفاعل لأن شَبَهه بالفعل يقوى عند طلبه المفعول الثاني على الرغم من دلالته على الماضي[2]. ومن هنا تخرج هذه المسألة عندهم من باب التفسير.

الحالة الثانية: ما نُقل عن المازني من أن انتصاب الاسم بعد اسم الفاعل المعرّف بـ(أل) في نحو قولنا: «أنت الضاربُ الجانيَ» إنما هو بفعل مقدر يدل عليه اسم الفاعل. والسبب في ذلك أن (ال) في (الضارب) ليست عنده موصولا، فليس للاسم من ثَم حكم الفعل. أما الجمهور فالعامل عندهم هو الاسم لأنّ كلا من اسم الفاعل واسم المفعول أصله الفعل، فالضارب أصله «الذي ضَرَب أو يَضْرب»، والمضروب أصله «الذي ضُرِب أو يُضْرَب»[3].

خامسا: الفعل المبني للمجهول:

وردت أمثلة مشتملة على فعل مبني للمجهول لا يتسلط على المرفوع بعده، ويقتضي المعنى عندئذ تقدير عامل مناسب. وهاهي ذي بعض الأمثلة من القراءات المشهورة وغيرها:

---

(١) عزا ابن مجاهد(كتاب السبعة، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠م، ص٢٦٣) قراءة "جاعِلُ" - اسم فاعل - إلى ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. وانظر أيضا: شرح الكافية ٤٨٧/٣؛ شرح المقدمة الجزولية ٨٧٩/٢؛ المغنى، ص ٨٠٥؛ الارتشاف ١٨٥/٣.

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح (بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٠/١٩٨٠) ٥٥٢/١؛ الارتشاف ١٨٥/٣؛ شرح المقدمة الجزولية ٨٧٩/٢

(٣) شرح الكافية ٩٣/٣- ٩٥، ٤٨٩؛ وانظر عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي، ١/ ٥٥٩-٥٦٠.

(١) قراءة ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧] ببناء (يُسَبَّحُ) للمجهول؛ وقد عزاها أبو بكر بن مجاهد إلى ابن عامر وعاصم من رواية أبي بكر بن عياش[١]. وعزاها أبو حيان إلى ابن عامر وأبي بكر والبحتري[؟] عن حفص، ومحبوب عن المنهال عن يعقوب والمفضل وأبان[٢]. وعزاها ابن هشام إلى شعبة، والمراد أبو بكر ابن عياش أحد رواة قراءة عاصم بن أبي النَّجود. وفي القراءة المشهورة بُني الفعل للمعلوم، وفاعلها «رجال»[٣]. وقد ذهب بعض النحاة إلى أن العامل في «رجال» في قراءة من قرأ (يُسبَّح) فعلٌ مبني للمعلوم (أي يسبِّح)، يفسره الفعل المبني للمجهول؛ وهذا التقدير يجعل اللفظ يستقيم معنى وإعرابا.

(٢) ومثل الآية السابقة قراءةُ ابن كثير من السبعة: ﴿كَذَلِكَ يُوحِّي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣] ببناء الفعل «يُوحَى» للمجهول.[٤] والمعنى «يوحيه الله»؛ فالفعل «يُوحَى» دال على الفعل المحذوف ومفسر له.

وفي هاتين الآيتين وجوه إعراب أخرى.

(٣) ومثل القراءة السابقة ما ذهب إليه سيبويه في توجيه قراءة الحسن

---

(١) كتاب السبعة، ص ٤٥٦.

(٢) البحر ٤٥٨/٦. وصواب (البحتري) هو (البختري) -بالخاء- وهو عبدالله بن محمد بن شاكر. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر (القاهرة، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م) ٤٤٩/١.

(٣) المغني، ص ٧٤٠، ٨٠٧.

(٤) كتاب السبعة، ص٥٨٠؛ وانظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي (بيروت: دار المأمون، ١٤١٣/١٩٩٣) ١٢٦/٦. وقد نسب أبو حيان (البحر٥٠٨/٧) قراءة البناء للمجهول في (يوحي) إلى مجاهد وابن كثير وعباس ومحبوب، كلاهما عن أبي عمرو.

والسلمي وعبدالملك قاضي الجند صاحب ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[الأنعام: ١٣٧]، أي «زيَّنه شركاؤهم»؛ قال سيبويه:«رفع الشركاء على مثل ما رُفع عليه «ضَارِعٌ»» مشيرا إلى ما سيأتي في الفقرة التالية لهذه. وهذا يعني أن سيبويه لا يرى أن العامل في «شركاؤهم» هو المصدر «قَتْل» كما ذهب إليه قطرب؛ وإن كان العامل هو المصدر - كما قال قطرب - فلا تقدير حينئذ[١].

(٤) يشبه الآيات قولُ نَهْشَل بن حَرِّيّ الذي رواه سيبويه:[٢].

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ومختبِطٌ مما تُطيح الطوائحُ

فإن الفعل ورد هنا مبنيا للمفعول في روايةٍ لسيبويه. وقد ردّ هذه الروايةَ مجموعةٌ من العلماء وذكروا أن الرواة المعوَّل عليهم كالأصمعي رووه مبنيا للفاعل. وقد عدّ أبو حاتم السجستاني وابن قتيبة وأبو أحمد العسكري روايته بالبناء للمجهول من عمل النحويين[٣].

وعلى أية حال فإن أحد وجوه التخريج للرواية بالبناء للمجهول يقتضي تقدير فعل رافع للمرفوع (ضَارِعٌ) في البيت يدل عليه الفعل المذكور هنا؛ فيصير التقدير: «لِيُبْكَ يزيدُ لِيَبْكِه ضارعٌ..».

سادسا: الاسم المعطوف على الضمير المتصل باسم الفاعل:

وقف المعربون عند العطف بالنصب على الضمير المتصل باسم

---

(١) الكتاب ١/٢٩٠؛ البحر ٤/٢٢٩.

(٢) الكتاب ١/٢٨٨؛ الخزانة ١/٣٠٣. والبيت لنهشل بن حَرِّيّ من قصيدة يرثي فيها يزيد بن نهشل، كما حقق ذلك البغدادي في الخزانة ١/٣١٣. وانظر: شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي ١/١١٠-١١٢.

(٣) الخزانة ١/٣٠٣-٣٠٤.

الفاعل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ ﴾ [العنكبوت: ٣٣] حيث جاء «أَهْلَك» في القراءة منصوبا؛ فقدّر الأخفش وهشام أنه معطوف على الكاف، وهي عندهما في موضع نصب، لأنهما يجيزان أن ينصب اسم الفاعل الضمير المتصل، وعندهما أن التنوين إنما ذهب من الاسم لإضافة الضمير؛ ومن هنا أجاز الأخفش «هذا ضاربُكَ وزيدًا» على العطف[1].

ومما نذكّر به أن العطف على الضمير المتصل المنصوب قياسٌ مطّرد، أفعلاً كان ناصبُ الضمير أم حرفا ناسخا، وقد وردت فيه شواهد كثيرة. فمن الأول: قوله تعالى:﴿ هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ ﴾ [المرسلات: ٣٨] وقول النمر بن تولب[2].

فإن الله يَعلمني ووهبا ويعلم أنْ سيلقاه كلانا

فكلا الاسمين «الأوّلين» و«وهْبا» معطوف على الضمير المنصوب قبله، وهو الكاف في الآية، وياء المتكلم في البيت. ومثال الحرف الناسخ:قوله تعالى:﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وقول عوف بن الأحوص[3]:

فإنكَ والحكومةَ يابن كلب علـيَّ وأن تكفِّنَني سواءُ

وإذا نظرنا في توجيه الأخفش وهشام لآية العنكبوت المذكورة فإننا

---

(١) الارتشاف ١٨٦/٣؛ وانظر: معاني القرآن،للأخفش ٢٥٥/١، ٦٥٥/٢. وعبارة الأخفش في توجيه الآية بعد أن ساقها في الموطن الأول هي:"..النصب وجه الكلام لأنك لا تُجري الظاهر على المضمر، والكاف في موضع جر لذهاب النون، وذلك لأن هذا [أي اسم الفاعل] إذا سقط على اسم مضمر ذهب منه التنوين والنون إن كان في الحال وإن لم يفعل..".

(٢) شرح المفصل ٧٧/٥؛ عضيمة، دراسات، قسم١/مج٣/ص٥٤٧. والبيت في شعر النمر بن تولب، ص ١٢٢.

(٣) المفضل الضبي، المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون (القاهرة: دار المعارف، بلا تاريخ) ص١٧٤.

نجدهما قد خرجا بها عن التفسير؛ وإنما يجيء التفسير على مذهب الجمهور الذين يرون أن «أهلَكَ» في الآية منصوبٌ بفعل يدل عليه الاسم، أي «ننجّي أهلَكَ». والمنطلَق في هذا الأمر أن الجمهور لا يجيزون أن يكون الضمير منصوبا في الآية وما ماثلها، بل هو مجرور بالإضافة، ولا يجوز العطف عندهم على الضمير المجرور ما لم يكرَّر الجارّ إلا في ضرورة. أما من أجاز منهم العطف على موضع الكاف في «منجوك» فلا تفسير لديه حينئذ لأن موضعها نصبٌ إذْ هي مفعول به في المعنى[1].

سابعا: الفصل بين المعمول والعامل بلفظ له الصدارة:

هذا قسم جامع لعدة ألفاظ حكم النحاة - من استقراء كلام العرب - بأن لها الصدارة فلا يجوز أن يتقدم عليها ما يعمل فيه ما بعدها، فإن تقدم قُدّر له عامل مناسب دال عليه العامل المذكور. ومن ذلك الموصولات الحرفية نحو (أنْ) و(ما)، والموصولات الاسمية كالذي والتي ..إلخ. وهذه بعض الأمثلة:

(١) قوله تعالى: ﴿ **إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ** ﴾[**الأعراف** : ٢١] وقوله: ﴿ **وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ** ﴾ [**يوسف** : ٢٠] وقوله: ﴿ **إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ** ﴾ [**الشعراء**: ١٦٨]

حيث تقدم الجار والمجرور في الآيات الثلاث (وهو على الترتيب: لكما، فيه، لعملكم) على الموصول (أل) والصلة (وهي : الناصحين، الزاهدين، القالين). وحق الموصول التصدُّر، فينبغي تقدير عامل مناسب يتعلق به الجار والمجرور تجنبًا لتقدير تقدم معمول الصلة على الموصول[2].

(١) الارتشاف ١٨٦/٣.

(٢) انظر: شرح الأبيات المشكلة المسمى إيضاح الشعر، لأبي علي الفارسي، ص ١٢٠؛ ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م) ١٣٠/١-١٣١. وقد وردت أمثلة أخرى مماثلة، واكتفينا بما سقناه.

(٢) قول الشاعر[١].

كان جَزائي بالعصا أنْ أُجلَدا

إذْ تقدم الجار والمجرور على عامله (أجلدا) وحال بينهما الموصول الحرفي (أن) الذي له الصدارة، وأصل الكلام (كان جزائي أن أُجلدَ بالعصا)؛ فينبغي عندئذ تقدير عامل مناسب يتعلق به الجار والمجرور (بالعصا).

ثامنا: المصدر:

الأصل في المصدر أنه يعمل عمل الفعل، لكنه أضعف منه؛ ومن ثم فقد منع بعض النحاة عمله في أحوال منها:

(١) أن يعترض بين المصدر ومعموله تابعٌ أو غيرُه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩] فقوله «يوم تبلى السرائر» معمول لفعل محذوف تقديره «ترجع» أو نحوه، وامتنع أن يعمل فيه المصدر (رجْعه) للفصل بينهما بالخبر (لَقادر)[٢].

(٢) أن يكون المصدر منونا أو معرفا بـ(أل). فأما المنون فكما في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يتيمًا ذا مقربة﴾ [البلد: ١٤، ١٥] فالمشهور من مذاهب النحاة أنه ناصب للمفعول به (يتيما)، لكن الكوفيين أنكروا عمله باعتبار أن التنوين ودخول (أل) يُبعدانه عن

---

(١) نسبه البغدادي في خزانة الأدب، ٤٢٩/٨، وابن جني في المحتسب، (تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي، إسطامبول: دار سزكين، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) ٣١٠/٢ إلى العجاج، وقبله:

ربَّيتُه حتى إذا تَمَعْدَدا وآضَ نَهْدا كالحصان أجردا

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ٦٩/٥-٧٠.

شبه الفعل. قال السيوطي عنهم إنهم قالوا: «إن وقع بعده [أي بعد المصدر المُنوَّن] مرفوعٌ أو منصوبٌ فبإضمار فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ التقدير «يطعم»»[1].

أما المصدر المعرف بـ(أل) فنسوق له الشاهد الذي أورده سيبويه، ونسبه إلى المرار الأسدي ونسبه غيره إلى مالك بن زُغبة الباهلي[2]:

لقد عَلِمتْ أُولَى المغيرةِ أنني لحقتُ فلم أَنكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فالناصب لـ(مِسْمَع) عنده وعند الخليل هو المصدر «الضّرْب». وذكر أبو حيان أن في إعمال المصدر المعرّف بـ(أل) مذاهب:«أحدها أنه لا يجوز إعماله، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين ووافقهم جماعة من البصريين كابن السراج. وما ظهر بعده من معمول فهو لعامل يفسره المصدر..»[3]. فيؤتى إذ ذاك بعامل مناسب للمصدر المذكور.

---

(١) الهمع ٧١/٥؛ وهو قول أبي حيان في ارتشاف الضرب، ١٧٦/٣.

(٢) الكتاب، ١٩٣/١؛ وانظر : البغدادي، الخزانة، ١٢٧/٨-١٣٤.

(٣) ارتشاف الضرب ١٧٦/٣؛ والسيوطي، الهمع ٧٢/١ حيث لخص كلام أبي حيان.

٤- خاتمة:

بيّنا فيما سبق أن مصطلح التفسير مرتبط أساسا بالتصور النظري للنحو العربي ، وأن لن يُفهم حق الفهم ما لم يربط بمفهوم العامل الذي يُعَدّ الركيزةَ الأساسية في الإطار النظري النحوي.

ولعله قد تبين أن قضية التفسير - في الاصطلاح النحوي - هي إحدى الطرائق التي تحل إشكالات نظرية عديدة تمنح النظرية اطّرادا جيدا يمكّنها من تفسير قضايا النحو العربي. وإنني لأحسب أن الإطار النظري لنظرية العامل لا يزال متماسكا على الرغم من كل النقود التي وُجهت لهذه النظرية في العصر الحديث. ولستُ أرى لدى أية نظرية أخرى القدرة التي لدى النظرية النحوية التي أسهم في وضع أركانها النحاة منذ القرن الأول الهجري.

وإن من المهم فهم الأطر النظرية التي يقوم عليها النحو العربي من أجل الإسهام في الدراسات النحوية إسهاما يرقى إلى مستوى ما قدمه العلماء الأولون كالخليل وسيبويه والمبرد والفراء وغيرهم من علماء المِصْرين وممن تلاهم، مع الاستفادة مما تقدمه علوم اللغة الحديثة من أطر نظرية وتفسيرات.

هذا، ولستُ أزعم أنني استقصيت مسائل التفسير التي قال بها النحاة كلها، لكنّ حسبي أنني بذلتُ جهدي ، وأحسب أن أهم مسائله قد حواها هذا البحث بحمد الله ومنّه .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل..